صناعة الجوع

بانة عقاد

طالبة في كليّة الاقتصاد بجامعة حماة

كتاب صناعة الجوع
تأليف: فرانسيس مور لاييه وجوزيف كولينز
ترجمة: أحمد حسّان
عدد الصفحات: ٣٧٨
شعبان ١٩٩٨
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت

"قد تصبحُ كسيرةُ خبزٍ لجائع كل ما يؤمن به" المهاتما غاندي.

إنَّ منْ يتحكَّم في خبزك قادرٌ على التحكُّم في عقلك، ومن ثم تعطيل فكرك، وإلغاء قدراتك، وتشتيت ممارستك في ملكاتك، وهذه لغة العصر التي لا تعرف معنى الأبجديّة، وفوضى الحلقات المغلقة على مظاهر الاستقطاب الشَّائعة بين شعوب تعيش على حساب الغير، وشعوب أُخرى راحت ضحيَّتها نتيجة استهلاكها الذي سبّب معاناتهم وإسرافها الذي مازالَ يعكس إخفاق الأخلاق.

ونحن لا يمكننا فهم الواقع إلاّ من خلال العودة إلى الوراء، ولو تأملنا قليلاً في إحصائيات سنين مضت لوجدنا أنّ أعداد الجوعى في تزايد مستمر ومتكرر مع كل ساعة حتّى اليوم، لأنّ قدرتنا على الإنتاج تتضاعف يوماً بعد يوم، وكما قال الرئيس نيكسون في هذا الصدد: "الفقراء يتضاعفون بضعف سرعة الأغنياء".

إنّها كارثة شاملة ليس لمن يموتون جوعاً فقط، بل لقيمنا المُتحضِّرة التي تغرق يوماً بعد يوم، فالطعام ليس وحده معرض للخطر، بل نسيج حضارة بأكمله وهذا الانتقال من – الحالة السياسيّة الاقتصاديّة – إلى أرضيّة الأخلاق الفرديّة قائم باستمرار تدفق السلاح السياسي للغذاء.

و لنتقصى جانباً من الأمر، هل صحيح ما قاله العالم هاردن في تساؤلاته على أنَّ الأرض تشكِّل قارب نجاة ليس فيه من الطعام ما يكفي الجميع. أليس من المنطقي إذن أنْ يذهب الطعام إلى منْ يتمتَّعون بأكبر فرصة في النجاة، وألاّ نخاطر بسلامة الجميع بإحضار رُكَّاب جُدد؟ ماذا يحدث لو اقتسمت المساحة في قارب النجاة؟ هكذا يسأل الدكتور هاردن؛ ثمَّ يُجيب: يغطس القارب، ويغرق الجميع، ثم هل من الصواب حقاً أنْ نتعلَّم أخلاقاً جديدة هي أخلاق العقل المتجرِّد؟ أنْ نتعلم كيف ندع الناس يموتون جوعاً من أجل البقاء النهائي للجنس البشري.

هل يتوجّب علينا بتعبير الكاتب بيتر كولليير أنْ نتناول النوفوكايين كي نضع حداً لقلقنا ؟

أم أنّه بإمكاننا أنْ نحول أكثر المشكلات استحالة أمام جيلنا ـ أزمة الغذاء ـ إلى أكثر الأدوات فائدة؟

إنَّ نظاماً واحداً تدعمه الحكومات، والهيئات، ومجموعات النخبة المالكة للأراضي، هو الذي يُهدِّد الأمن الغذائي في كل البلدان وخصوصاً بلدان العالم الثالث، وأنَّ القِوى التي أخرجت الناس من عمليّة الإنتاج في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيّة إلى نِطاق الاستهلاك هي ذاتها التي حوّلت هذا النظام الغذائي إلى واحد من أكثر قطّاعات اقتصاديّاتنا خضوعا للسيطرة المحكمة.

وبمحاربتنا القوى التي تحكُم قبضتها على اقتصاديّاتنا الغذائيّة فإنّنا نُحارب مباشرةً بعضنا من نفس القوى التي تزيد الجوع في بلدان أخرى.

إنّ أمن أي شعب من الشعوب يستند تاريخياً على تلبية احتياجاته الأساسيّة من الغذاء، وعندها فقط يُمكن للتبادل التجاري أنْ يُفيد في زيادة الاختيارات بدلاً من أنْ يحرم الناس من مكاسب الموارد التي تخصهم على حق، والعدالة ليست دوماً ذات أولويّة في التضحية بالإنتاج، لأنّ محتكرو الأرض من كل مجموعات النخبة المالكة التقليديّة وشركات استثمار الأراضي هم الذين أثبتوا أنَّهم الأقل كفاءةً وجدارةً بالثقة، والأشد ميلاً إلى التدمير من بين مستخدمي موارد إنتاج الغذاء.

وما علينا هو نزع الغموض عن مشكلة الجوع، لأنّ ضخامة المشكلة خارج سيطرتنا ولابد من تكليف آخرين بها.

هل تُعد النُدرة في الموارد سبباً رئيسياً في مشكلة الجوع، مع وجود بشر أكثر ممّا يجب وأرض أقل؟

إنّ إثبات أنّ ندرة الأرض والغذاء ليست هي السبب الحقيقي للجوع، توضيح أنّه لا توجد ندرة في أي منهما، وبالقياس عالمياً، يوجد ما يكفي من الغذاء لكل فرد، فالعالم ينتج رطلين من الحبوب أي أكثر من ٣ آلاف سعر حراري وبروتين وفير لكل رجل وامرأة، وطفل على الأرض، وهذا التقدير لثلاثة آلاف من السعرات، وهي أكثر ممّا يستهلكه شخص من أوروبا الغربيّة، لا يتضمَّن الأطعمة المغذيّة الأخرى العديدة التي يأكلها الناس كالبقول، والجوز، والفواكه، والخضراوات، ومحاصيل الجذور، ولحوم الحيوانات التي تتغذَّى بالأعشاب، وهكذا وعلى مستوى العالم، فليس هناك أساس لفكرة أنَّه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع.

إنّ الموارد حتماً موجودة لكنّها تعاني دائماً من قلّة الاستخدام أو من سوء الاستخدام، ممَّا يخلق الجوع للكثيرين والتُخمة للقلّة، وطبقاً لدراسات جامعة ولاية أيوا مؤخراً، لا يُزرع الآن سوى ٤٤ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وفي كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة لا يزرع سوى أقل من ٢٥ في المائة من الأراضي التي يمكن زراعتها، ثم أنَّه يمكن للأرض في العديد من بلدان الدول النامية أن تُقدّم محصولين أو أكثر في السنة بدلاً من أنْ تُقدَّم محصولاً واحداً، والعقبات أمام ذلك ليست فيزيائيّة بل اجتماعيّة، لوجود سيطرة غير عادلة، وغير ديمقراطيّة

من قبل كبار الملاك على معظم الأرض ممَّا يعيق تطور الموارد الإنتاجيّة، وهذه الإنتاجيّة المنخفضة تُنتِج من الظلم الاجتماعي الذي يُعرقل تحسين الزراعة من جانب المزارعين الصغار، الفقراء، فالملاك الأكبر نفوذاً يحتكرون الانتفاع من خدمات الإرشاد الزراعي، والأسواق، والقروض غير الربويّة (التسليف الزراعي)، التي رُبَّما كانت أشد الأمور أهميةً (فمقرضو النقود يتقاضون من الفقراء، عادةً فوائد تتراوح بين ٥٠–٢٠٠ بالمائة)، ودون ملكيّة فرديّة أو مشتركة للأرض، كيف يمكن للمستأجر، والزارع بالمحاصة، والعامل المعدم أن يجد الدافع أو الإمكانيّة للحفاظ على الأرض وتحسينها من أجل محصول أفضل؟ إنَّهم يدركون أن أي تحسين سوف يذهب في مجمله لصالح المالك، وليس لهم، حتماً إنَّ التعاون هو أهم العناصر في التنمية ومن أمثلته بنغلاديش.

إنّ موارد إنتاج الغذاء يساء استخدامها عندما تتحوّل كما يجري بصور متزايدة، عن تلبية احتياجات الغذاء الأساسيّة إلى إشباع من أكلوا فعلاً، فرغم أنّ أغلبيّة سكان بلد من البلدان قد تكون بحاجة ماسّة إلى الغذاء، فإنّهم ما داموا لا يملكون من النقود ما يكفي لجعل هذه الحاجة محسوسة في السوق، فإنّ الموارد الزراعيّة ستتحوّل إلى خدمة أولئك الذين يمكنهم أن يدفعوا أي الطبقات العليا المحليّة والأسواق الخارجيّة التي تدفع ثمناً مرتفعاً، ومن ثمَّ تتَّسع محاصيل الترفيه، بينما يجري إهمال المحاصيل الغذائيّة كما هو الحال في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي.

إذاً فإن وهم الندرة هو نتاج للتفاوت الحاد في السيطرة على موارد إنتاج الغذاء، ممَّا يعوق تطورها ويشوّه استخدامها.

ولكن؛ هل من الصحيح أنَّ أكثر البلدان كثافة سكانيّة هي كذلك أكثر البلدان جوعاً؟

إنّ الدراسات في كل أنحاء العالم لا تبين مثل هذا النسق، ففرنسا مثلاً لديها نحو نفس العدد لكل فدان مزروع مثلما هو الحال في الهند، وفي الصين تم استئصال الجوع ممّا يزيد عن خمس وعشرين سنة، ولديها ضعف ما لدى الهند من سكان لكل فدان مزروع، ومن جهة أخرى نرى أنّ البلاد التي بها عدد قليل نسبياً من السكان لكلِّ فدان مزروع هي عادةً البلاد التي يكون فيها معظم الناس سيئي التغذية، كما هو الحال في جنوب الصحراء الأفريقيّة، وبالطبع فإنَّ هناك بلدان مثل هايتي وجمهوريّة الدومينيكان في أمريكا اللاتينيّة ذات كثافة سكانيّة مرتفعة نسبياً مع جوع منتشر في نفس الوقت.

البشر، هل هم عقبة أمْ مورد؟

ثم هل الزراعة في البلدان المُتخلِّفة مُتأخِّرة لأنَّ في الريف بشراً أكثر ممّا يلزم للعمل بصورة مُنتِجة؟

إنْ كان وجود عدد أكثر ممّا يجب من العمال لكل فدان أقل من جاراتها الأقل نجاحاً؟ لكن، ماذا نجد؟ إنّ اليابان وتايوان، وكلاهما يعتقد أنّها ناجحة زراعياً، بها من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما في الفليبين والهند، وقيمة إنتاج الفدان في اليابان سبعة أضعاف قيمته في الفليبين وعشرة أضعاف قيمته في الهند.

إنَّ الاتجاه العام يُبينّ في الحقيقة، علاقة طرديّة بين عدد العمال في وحدة من الأرض ومستوى الناتج الزراعي، وهذا المعيار لا معنى له على الإطلاق في البلدان المُتخلِّفة التي تملك موارد عمل بشريّة هائلة، وغير محدودة.

إنّ البلدان التي نراها شديدة الازدحام سكانياً، أي البلدان التي نفترض أنَّها لا تستطيع استخدام ولو فلاح واحد أكثر، ليست بالضرورة مُزدحمة بالسكان زراعياً.

إنّ بلدان مثل اليابان والصين قد طوّرت زراعة كثيفة العمالة يمكنها استخدام قوة العمل الإضافيّة بصورة مُنتِجة؛ بينما لم تفعل الهند والفليبين ذلك، فمن الواضح أنّ التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيد تماماً عن كونه العائق الذي يعتقد دائماً أنّهم يمثلونه.

إنّ الكثير من الاقتصاديِّين أمام خُرافة أنّ الزراعة لا تستطيع استيعاب أي بشر أكثر، وأن الفائض في المناطق الريفيّة لا بدَّ أنْ يذهب إلى المدن حيث لابدَّ من خلق وظائف جديدة لهم في الصناعة قد توصلوا إلى أنَّ مصنعاً جديداً حديثاً يستخدم مائتين من الأشخاص قد يُسبِّب توقف آلاف من الحرفيّين المحليّين عن العمل، إضافةً إلى أنَّ المُدَّخرات المحليّة التي تقرضها شركة أجنبيّة لإقامة مصنع كان يُمكن استخدامها بطرق مختلفة تماماً في خلق وظائف أكثر، وأن الجهود لحل مشكلة البطالة بخلق الوظائف هي جهود في غير موضعها.

إنّ النجاح الاقتصادي لأمّة من الأمم لا يعتمد على الموارد الطبيعيّة الغنيّة بِقدر ما يُعتمد على الكفاءة في حفز شعبها وفي استخدام عمله.

ليس مِمَّا يُساعد شعوب العالم الثالث أن تكون لهم عائلات كبيرة، أليس كذلك؟

إنّ الأسباب التي تدفعهم إلى زيادة حجم عائلتهم تعكس عجزهم وبؤسهم وليس جهلهم، فمعظم العائلات العالم الثالث ريفيّة، وعادةً يعتمد البقاء بالنسبة لهم على أنْ يكون لهم أطفال يكسبون طعاماً أو دخلاً إضافياً للعائلة ويُتيحون تأميناً أدنى ضد الشيخوخة للآباء، ففي سن الخامسة والأربعين، يكون الناس في الدول المُتخلِّفة عجائز ومستنفدين، وأن طفلاً ريفياً في سن العاشرة أو حتى الثامنة يمكنه أن يجلب للعائلة ربحاً صافياً من الغذاء أو الدخل، وقد لخَّص فلاح من شمال الهند الأمر بالطريقة الآتية: (الغني يستثمر في آلاته، ولا بد أن نستثمر نحن في أطفالنا).

إنّ خفض معدل المواليد ليس مسألة التغلب على الجهل، فالفقراء يعرفون مصالحهم عادةً، ولا يُمكن أنْ ينخفض مُعدّل المواليد إلاّ إذا تغلب الفقراء على عجزهم، بما في ذلك عجز النساء الخاص في مواجهة الرجال.

يقترِن تدهور النظام الأيكولوجي العالمي وموارده الزراعيّة بزيادة في عدد السكان والماشية، هل هناك رابطة سببيّة؟

ليس النمو السكاني هو ما يُهدّد بتدمير البيئة، سواء هنا أو في الخارج، بل إنّ ما يفعل ذلك هو النظام الذي يشجع استخدام موارد إنتاج الغذاء، طبقا لمعايير ضيّقة في البحث عن الربح، ويستفيد من هذا النظام مُحتكرو الأرض الذين يزرعون محاصيل غير غذائيّة وترفيَّة والأنماط الاستعماريّة لفرض الضرائب والمحاصيل النقديّة التي تجبر

الأغلبيّة الريفيّة على سوء استخدام الأراضي الهامشيّة، إنّ أشدَّ الأمور حسماً هو تمييز عوامل التدهور عن السبب الجذري، فحيثما يكون دمار البيئة أقسى فإنَّ تخفيض السكان حتى إلى النصف لن يحلَّ المشكلة.

هل تُساعد المبيدات الجوعى على إنتاج الغذاء؟

إنَّ ما يُقدَّر نحو ٨٠٠ مليون رطل من المبيدات تُستخدم سنوياً في البلدان المُتخلِّفة، ولكن الأغلبيّة الساحقة تُستخدم في محاصيل التصدير، القطن أساساً وبدرجة أقل الفواكه والخضراوات التي تزرع في مزارع للتصدير.

إنّ من السهل أنْ تجد دولةً نامية لا مناص لها من إنتاج المزيد من محاصيل التصدير، وذلك لأسباب منها أنْ تكسب عملة أجنبيّة لدفع ثمن المزيد من الأدوات المستوردة مثل المبيدات، حيث تؤدي المبيدات إلى بيئة زراعيّة تتطلّب المزيد من المبيدات، وتزيد العوائد الماليّة المتناقصة للفدان والتي تنتج عن ذلك عادةً من الضغط لتخصيص كميّة متزايدة من الأرض لمحاصيل التصدير، وتتجاوز العمليّة برمَّتها حاجة الناس المحليّين للغذاء.

كذلك يجب ألاّ نتجاهل التكاليف الماليّة التي يتحملها المزارع الفرد، فالمبيدات اقتصادياً، تمثل عادةً عاملاً إضافياً لانتزاع الأرض من أيدي الزراع الصغار الذين يزرعون لإطعام أنفسهم.

إنّ نصف المبيدات التي تُصدر من الولايات المتحدة إلى العالم الثالث سيزيد الضغط لتوسيع سوق المبيدات في البلدان المتخلفة دون شك، ما لم يبدأ تقديم استراتيجيّات بديلة للسيطرة على الآفات في تخفيض سوق المبيدات المحلي فعلاً.

ولكن؛ ماذا لو أنّ صادرات المبيدات هذه قد تكون نعمة للجياع الذين يحتاجون الغذاء؟

إنّ معظم المبيدات المُستخدمة في العالم الثالث لا تستخدم في محاصيل الغذاء الأساسيّة، وبنفس الدرجة من الأهميّة فإنّ الجياع عادةً العمال المُعدمين الذين يعملون في ضياع التصدير، هم المعرّضون للخطر على وجه الدقة بسبب التعرُّض الكثيف للمبيدات، التي اعتبر الكثير منها من الخطورة بحيث لا يستخدم في المملكة المتحدة والولايات المتّحدة.

إنّ المبيدات تدخل بسهولة في السلسلة الغذائيّة لتجد مستقرها في النسيج البشري، فحالما يستخدم على المحاصيل، يشق طريقه إلى البحيرات والقنوات والأنهار والمحيطات، ويكاد السمك كله ملوثاً على نطاق عالمي.

هل يتوقّع للثورة الخضراء حل للمشكلات الاجتماعيّة، أم أنّها تعد فقط تجديداً تكنيكيّاً؟

إنّه لا يمكن الفصل بين التجديد التكنيكي والتغير الاجتماعي فأحد القوانين الأساسيّة للتنمية هو إدخال أيّة تكنولوجيا مُربِحة إلى مجتمع يتفشّى فيه التفاوت في القدرات، فيؤدّي إلى تردي أوضاع الأغلبيّة، ويزيد الميسورين من إثراء أنفسهم على حساب الخزانة القوميّة.

إنّ النظام الزراعي يُطبَّق منذ ما لا يزيد عن خمسة وعشرين عاماً في الدول الصناعيّة، فهل يمكن أن يقاس ببساطة في أرقام الإنتاج؟

إنّ الأمن الغذائي يجب أن يُقاس بدرجة تحقيق بلد من البلدان للتغذية السليمة للجميع، وأيضاً بدرجة ضمان النظام الزراعي ومرونته واكتفائه بذاته، وبالنسبة لكل هذه المقاييس تعني الثورة الخضراء أمناً غذائياً أقل بالنسبة لنا جميعاً.

هل صحيح أنّ البلدان المُتخلِّفة لا يمكنها زرع سوى محاصيل مداريّة، ثم هل تقلُّبات أسعار التصدير تُعتبر لعنة حقيقيّة بالنسبة للتخطيط الاقتصادي؟

في الحقيقة بإمكان هذه البلدان أن تزرع مجموعة شديدة التنوع من المحاصيل، لكنّها تعتمد في الحصول على ما بين ٥٠ و٩٠ في المائة من حصيلة تصديرها على محصول واحد أو محصولين، ثم إنّ الأسعار المرتفعة لإحدى السنوات يمكن أن تعزي المخُطِّطين الاقتصاديّين والزراع بالاستمرار في اعتمادهم على محصول معين، وحتى بزيادة الإنتاج، وعندئذ توقع تقلبات السعر الحادة الفوضى في خُطط التنمية طويلة الأجل.

إنّ تقلُّبات الأسعار تتفاوت من أسبوع لأسبوع ومن يوم لآخر، وإنّ زراعة التصدير اليوم التي تسود اقتصاديّات البلدان المتخلفة ظلّت تخدم المصالح الأجنبيّة التي خدمتها لمئات السنين، فكيف يُمكن أنْ يكون نصفها أساساً للتنمية الذاتيّة.

إنّ إعطاء الأولويّة لمحاصيل التصدير يعني أنّ بقاء العائلة الزراعيّة تعتمد على النقود التي تأتي مرة أو مرتين فقط خلال العام، لذلك فإن تنوع المحاصيل الغذائيّة هو الضمان الوحيد للأمن الغذائي على مدار العام للعائلة الريفيّة.

وهكذا فإنّ الدعوة إلى العدالة في التبادل التجاري يجب ألاّ تسبغ قيمة على الفكرة القائلة أنّ زراعة التصدير يُمكن أنْ تكون أساس التنمية.

هل ينبغي النظر إلى الاعتماد على الصادرات لدفع ثمن جزء كبير من الغذاء القومي على أنّه مفيد ويتماشى مع هدف الحكم الذاتي السياسي؟ وهل تكون السياسة هي الاعتماد على البلدان الاشتراكيّة الأخرى لتلبية احتياجات الغذاء؟

إنّ مفهوم الاعتماد الغذائي لا يَستبعد بالتأكيد مسألة الصادرات، فمُعظم البلدان التي يعتقد الناس الآن أن لديها موارد ضئيلة كبنغلاديش، لم تستطع فقط أن تلبِّي فقط احتياجات الغذاء المحليّة، بل استطاعت كذلك أنْ تصدِّر كميّات كبيرة من المُنتجات الزراعيّة.

والاعتماد الغذائي على النفس ليس نزعة انعزاليّة، بل ينطوي على اعتراف بأنّ الدخل الناشئ عن إنتاج الصادرات، لا يمكنه أنْ يخدم احتياجات الجميع إلاّ بعد إعادة توزيع السيطرة على الموارد المستخدمة في هذا الإنتاج، إنّ

مانحي الغذاء الحقيقيين هم عديد من أشدِّ الناس جوعاً في العالم، وإنّ استراتيجيّة القوّة الغذائيّة الأمريكيّة لا تقوم على شحن الغذاء إلى عالم من الجياع بل على تشكيل الأذواق والعادات لطبقة معيَّنة من الناس لجعلهم يعتمدون على منتجات وأنماط لم يريدوها من قبل. إنّ القوّة الغذائيّة هي طريقة لدفع ثمن استراتيجيّة أمريكيّة باهظة التكاليف معادية للشعب، تضع الوجود العسكري الأمريكي في كل ركن من العالم لحفظ القانون والنظام.

الزراعة التعاقديّة: تعني أنّ الشركة تجعل المُنتجين المحليّين يوقعون عقداً يلزمهم باستخدام معدات معيّنة لإنتاج كميّة مُتَّفق عليها من منتجات مُعيّنة مع تحديد تاريخ التسليم للشركة والسعر. فيما تفكر شركات الغذاء من أجل تحسين غذاء الفقراء؟ إنّ ارتباط الشركات الأجنبيّة بتجهيز الغذاء في الدول المُتخلِّفة غير ملحوظ، فمع الأسواق المُزدهرة في الوطن وقلّة أسواق المستهلكين المدينيّة في البلدان المتخلفة، لم يكن هناك سبب للقلق. لكن؛ فجأة بدأت شركات تجهيز الغذاء المُتعدَّدة الجنسيّة في اتخاذ موقف آخر. فالشريحة العُليا من السكان في البلدان المتخلفة التي تتألف بين ١٥ و٢٠ في المائة تشكل طبقة مستهلكة صاعدة، لكن تفتقر إلى الخدم الذين كانوا يجعلون الأغذية السريعة غير ضروريّة، وفي نفس الوقت أصبحت السوق في الدول الصناعيّة مُشبعة أمام الأصناف السريعة، العالية التجهيز، والأكثر كلفة.

هل تجلب الشركات الغذائيّة نظاماً غذائياً أفضل خارج الوطن؟

إنّ الشركات مثل الأفراد، تتصرّف خارج الوطن بنفس طريقة تصرفها داخل الوطن، فخارج الوطن تقل القيود والموانع، وفي الوطن لم تصبح الشركات عملاقة بتقديم مُنتج أفضل وكفاءة أكبر بل بكلمة مزدوجة من الاستيلاء المحلي على الأسواق والخبرة الإعلانيّة، وهذه بالضبط هي كيفيّة توسع شركات الغذاء المتعدّدة الجنسيّات في أرجاء العالم المتخلف. إنّ أوسع تأثير غذائي للشركات الأجنبيّة في العالم المتخلف من المشروبات الغازيّة، ففي عديد من البلدان المتخلفة المتنوِّعة ثقافياً تنوع ايران وفنزويلا تعزو زيادة استهلاك السكر بدرجة كبيرة إلى زيادة مبيعات المياه الغازيّة.

إنّ الشركات التي تروِّج أغذية الأطفال في البلدان المتخلفة كانت تسهم في سوء تغذية حاد، وزيادة ملحوظة في وفيات الأطفال بدلاً من المساعدة على تغذيتهم.

إنّ مصطلح ثالوث المعونة ليس ذو معنى إذا قورن بواقع إنتاج الغذاء العالمي وتوزيعه، لأنّ مفهومه مُضلِّل ويتضمن أنّنا كنا نمنح المعونة بناء على مفهوم طيبة القلب لمعنى الحاجة، فالمعونة الخارجيّة شديدة الانتقاء، وتذهب لخدمة المصالح السياسيّة والاقتصاديّة الضيّقة لمجموعات معيّنة في الغرب، ثم إنّ الثالوث يفترض أنْ البلدان المتخلفة هي الطرف المتلقي للمعونة بينما الحقيقة أنّ العديد منها هي بلدان مصدرة للغذاء، وأنّ الثالوث يقوم على أساس مقولة: أنّنا ندخل عصر النُدرة المُطلقة، ويجب توزيع الغذاء بحرص لضمان بقاء أنفسنا.

إنّ مُساعدات التنمية تكون عادةً قروضاً والدَين الذي تخلقه يمكن أنْ يكون في حد ذاته العقبة النهائيّة، والديون تقضم جزءاً متزايداً من موارد التنمية، وتضمن أنْ يتم تحديد اختيارات البلد الاقتصاديّة بالأسواق الأجنبيّة، والبنوك الأجنبيّة، ووكالات التنمية الأجنبيّة التي تُعارض عادة احتياجات البلد الداخليّة.